

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٤٣

الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مراتينوس قياوي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	ألمانيا	السيد فيشر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد روملو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمري جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس جمهورية نيجيريا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية من رئيس نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أطلب من موظف المراسم أن يصحب فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا برئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو.

أرحب أيضا ترحيبا حارا جدا برئيس جمهورية ناميبيا، السيد سام نوجوما.

أرحب أيضا بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2004/755، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من نيجيريا إلى رئيس مجلس الأمن.

قبل أن أعطي الكلمة للأمين العام والرئيس أوباسانجو، أود، بصفتي وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، أن أدلي بتعليقات عامة على البند قيد المناقشة.

إننا جميعا نشارك في الإعراب عن التقدير للجهود الكبيرة التي يضطلع بها رئيس نيجيريا والاتحاد الأفريقي لإيجاد حل لمشكلة دارفور الخطيرة للغاية، حل مرض من شأنه وضع حد للمعاناة التي يعيشها أناس كثيرون جدا. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل احتياجات ١,٢ مليون لاجئ وشخص مشرد وعشرات الآلاف من الضحايا، وكذلك خطر حدوث أزمة إقليمية.

قمت الأسبوع الماضي بزيارة إلى السودان. وفي زيارتي تمكنت من إدراك تعقيد الصراع في دارفور. وليست هناك دروس أو حلول تبسيطية يمكن العثور عليها. وكان لدي انطباع بأن الحالة الإنسانية بدأت تتحسن، ولكن ببطء، وخاصة في مخيمات اللاجئين التي تصل إليها المساعدة الدولية بصورة فعالة. وهذه، بلا أدن شك، خطوة أولى وهي أكثر الخطوات المطلوب اتخاذها إلحاحا.

ورغم هذا، فقد قل عدد الهجمات على السكان المدنيين، ومن الواضح أنها لم تتوقف تماما على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عليه في نيسان/أبريل في أنجمينا. ويلاحظ المجلس أنه ينبغي للحكومة السودانية نزع سلاح مليشيات الجنجويد والسيطرة عليها ووضع حد للهجمات على السكان المدنيين. وفي الوقت نفسه، يجب أن يصر على أن تفي الجماعتان المتمردتان، الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بالتزاماتهما المترتبة بموجب وقف إطلاق النار وترتيبات حصر المقاتلين.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن المسألة الجارية في دارفور تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فالعالم كله يراقب هذه المسألة وهي تتكشف، وهو يراقبنا. ولا يمكن السماح لأحد بتجنب أو تجاهل مسؤوليته عن حماية المدنيين الأبرياء. وتمثل مهمتنا العاجلة في بذل كل جهد ممكن للمساعدة في حماية سكان دارفور من التعرض للمزيد من المعاناة الإنسانية والعنف الفظيع وانتهاكات حقوق الإنسان، ووضع حد لعذابهم.

إن الحالة الإنسانية الطارئة في دارفور تتفاقم، ويتعين عمل الكثير والكثير للتخفيف من حدتها. وإنني أعتنم هذه الفرصة لأكرر مناشدتي القوية للمجتمع الدولي حتى يستجيب بسرعة وسخاء للنداء الإنساني من أجل دارفور.

لقد اضطلع الاتحاد الأفريقي بالمسؤولية الكبرى للقيادة في المجالين الأمني والسياسي، وأنا أشكره بحرارة على ذلك. ويسعدني أيما سعادة أن أرى السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، معنا هنا في المجلس. ولا بد لنا أن نعطي هذا الاتحاد دعمنا القوي بالقول والفعل.

والأمم المتحدة تدعم جهود الاتحاد الأفريقي لتوطيد عملياته في جميع أنحاء دارفور. إذ أن المدنيين ما زالوا يتعرضون للهجوم. وعلينا أن ندعم توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي لمساعدة السكان هناك. فالوجود النشط للاتحاد يمكن أن يساعد على توفير مزيد من الأمن لهم. إلا أن ذلك سيتطلب موارد دولية كبيرة - من دعم سوقي ومعدات وتمويل. وعلى كل بلد بمقدوره تقديم المساعدة أن يبادر بتقديمها، مما يضفي مضموناً ومغزى على كلماتنا ومشاعر القلق التي نعرب عنها.

وتدعم الأمم المتحدة بقوة أيضاً قيادة الاتحاد الأفريقي للعملية السياسية. فالتسوية السياسية الحقة هي

والعمل الذي تضطلع به بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في هذا المجال يستحق الإشادة العالية. فمن شأنه أن يساعد على إيجاد حل سلمي للأزمة. والتزامهم يساعد على إنقاذ الأرواح في دارفور ويظهر عزم أفريقيا على إدارة وتسوية صراعاتها. وقد اعترف المجلس بهذا الدور الأساسي وأيد توسيع هذه البعثة. والمجتمع الدولي مستعد لتقديم الدعم السوقي والمالي لجهود الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، يرحى الاتحاد الأفريقي مفاوضات السلام في أبوجا، التي أعطاها تدخل الرئيس أوباسانجو زخماً جديداً. ومع ذلك، إن هذه العملية، ذات الأهمية البالغة لجعل أي حل حلاً دائماً، لها حالات صعود وهبوط. ويتعين على الجماعات المتمردة، وبالطبع أيضاً على حكومة السودان، أن تفهم أن المجتمع الدولي يتوقع منها التفاوض بحسن نية وتعقل يمكنها من التوصل إلى اتفاق يمكن تنفيذه بأسرع ما يمكن.

ويتعين علينا أيضاً ألا ننسى أن هناك صراعاً آخر في جنوب السودان ظل مستمراً أكثر من ٢٠ سنة وتسبب في معاناة لا توصف. ومن المؤسف أن المرحلة الأخيرة من هذه العملية تأثرت سلباً بالأحداث في دارفور. ويجب علينا أن نكون متيقظين لضمان اختتام مفاوضات نيفاشا بصورة ناجحة. فهذا الأمر ستكون له أيضاً آثار إيجابية جدا على دارفور.

ولكل هذه الأسباب، سيواصل مجلس الأمن إيلاء السودان كل الاهتمام اللازم. وسيظل السودان بلا شك مسألة في جدول أعمالنا. وآمل أن ينتفع في مستقبله بما ينقله لنا اليوم الرئيس أوباسانجو عن خبرة والعمل الذي سنظل نضطلع به في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.
أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

والاستقرار في قارتنا، بل وفي العالم أجمع. وإزاء هذا الوضع، قرر الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليه الماضي، التصدي للمشكلة بكل تداعياتها - العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان من أبرز نتائج مداولاتنا في تلك المناسبة تشكيل قوة الحماية والمراقبة للاتحاد الأفريقي في دارفور. وقبل بعض الوقت، وفي مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تكشفت أبعادها في تلك المنطقة، بادر الاتحاد الأفريقي بعملية سلام تُوجت بالتوقيع في انجamina في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. ونص ذلك الاتفاق على إنشاء لجنة لرصد وقف إطلاق النار، وتقضي ولايتها بأن ترفع تقاريرها إلى هيئة مشتركة تضم الأطراف والوسطاء التشاديين والمجتمع الدولي.

وألاحظ بعين الرضا أن الاتحاد الأفريقي قد حظي بالتعاون من جانب حكومة السودان، وقام على جناح السرعة بتعبئة المراقبين وإرسالهم إلى المنطقة. وبعد ذلك، نسّق مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي جولة أخرى من المفاوضات عقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد عزز اتفاق أديس أبابا اتفاق انجamina من خلال ترسيخه للأمن في دارفور وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا.

وأود أن أؤكد على أنه في كل هذه الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي، كان الشاغل الرئيسي تحقيق السلام والأمن والتنمية في دارفور وفي السودان كله. وقيادة الاتحاد الأفريقي على اقتناع بضرورة الحفاظ على الارتباط بين السلام والأمن والتنمية إذا أريد لأهداف المجتمع الدولي أن تتحقق، على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يتفق تماماً مع مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الطريق الوحيد إلى الأمان الحقيقي للمدنيين في دارفور على المدى الطويل، وإلى عودة ١,٦ مليون نسمة إلى ديارهم. وعلينا جميعاً أن نساعد الاتحاد الأفريقي على تحقيق ذلك الهدف. وأناشد المجتمع الدولي قاطبة أن يوضح لكل من الطرفين بصورة لا لبس فيها أننا ننتظر منهما بكل حزم أن يستأنفا المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية في دارفور، وأن عليهما أن يتحليا على طاوله المفاوضات بروح التراضي اللازمة للتوصل إلى الاتفاق.

إنني أرى السيد كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، هنا في هذه القاعة؛ ونرحب بحضوره في المجلس. والأزمة في دارفور ليست مجرد مشكلة أفريقية. فهي تخص المجتمع الدولي برمته. وأياً كان الاسم الذي نعطيه لها، فهي تفرض مسؤوليات علينا جميعاً. ولا بد أن نهب للتصدي لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى التزامه المستمر بإيجاد حل دائم للمشكلة.

أعطي الكلمة للسيد أولوسيفون أوباسانجو، رئيس نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على هذه الفرصة السانحة لمخاطبة هذا الجمع بشأن مسألة ذات أهمية فائقة لأفريقيا، وكما سمعنا من الأمين العام لمنظمتنا للتو، فهي على نفس الدرجة من الأهمية للعالم أجمع. كما أود أن أشيد بالاتحاد الروسي على الأسلوب القدير الذي أدار به أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

إن الوضع في دارفور يفرض تحديات جسيمة على الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وبالتالي، كان من الملائم أن يحظى خلال الأشهر الأخيرة باهتمام كل من ينددون السلام

واللاجئين في أماكنهم الأصلية بغية تمكينهم من العودة، إذا اختاروا ذلك، وضمان مثل جميع القوى والأفراد المشاركين في انتهاكات حقوق المشردين داخليا والمستضعفين وغيرهم من المدنيين، أو أبلغ عن مشاركتهم فيها، أمام السلطات المختصة للتحقيق والمساءلة الشفافة.

إن الاقتراح المعني بالمسائل الأمنية معروض على الطاولة. ولقد طلبت حركة المقاومة مهلة حتى يتمكنوا من إبلاغ زملائهم غير المشاركين في المحادثات بما تم فيها، وأتفق على وقف المحادثات لمدة شهر.

ويعي الاتحاد الأفريقي الدور الهام والتعاوني الذي أداه المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن، ويمكنه الاستمرار في أدائه لتعزيز جهودنا السلمية في دارفور. ولهذا أطلعت المجلس على تطورات محادثات السلام في أبوجا، من خلال رسالتي بشأن هذا الموضوع، التي أرسلت نسخة منها إلى المجلس. ونحن عازمون على أن نستهل عصرا جديدا للسلام في دارفور، لأننا نعتقد أن سلم السودان وأمنه سيؤثران إيجابيا على المنطقة دون الإقليمية، وعلى القارة الأفريقية، وعلى العالم في الحقيقة. ولذلك من الضروري أن تُستكمل جهودنا وألا نعمل على تحقيق أهداف متضاربة. وباسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أسجل تقديرنا للمساعدة الإنسانية التي يقدمها المانحون والمجتمع الدولي إلى اللاجئين والمشردين داخليا. فمن المؤكد أن السودان القوي اقتصادياً والقابل للنمو سيكون في سلام مع نفسه ومع المجتمع الدولي.

في ظل التحديات التي يشكّلها صراع دارفور لمنطقتنا، هناك حاجة إلى ما هو أكثر من تقديم المساعدة الإنسانية. إذ ينبغي زيادة وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي من خلال تقديم الدعم السوقي، وكذلك التدريب ونشر الموظفين. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تزويد الاتحاد الأفريقي بالقدرة على الأداء الفعال لمهامه الحالية، بما في ذلك

واسمحوا لي الآن أن أتناول المبادرات الرئيسية التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور تحت رئاستي في الآونة الأخيرة. وأشار إلى محادثات السلام في أبوجا، التي تولت حكومة نيجيريا تنسيقها، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة - وجميعها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وكما كان متوقعا، لم تكن المفاوضات بالأمر السهل. وبعد الاتفاق على جدول أعمال من أربع نقاط تتعلق بالمسائل الإنسانية، والمسائل الأمنية، والترتيبات السياسية، والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية، بدأت الأطراف في بحث البند الأول - المسائل الإنسانية. وقد تمكنا من إقناع الأطراف بالموافقة على بروتوكول يكفل وصول عمال الإغاثة والمساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، دون عوائق أو قيود. ويسمح الاتفاق للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية، تحديداً، بالسفر على طرق اقترحتها الأمم المتحدة، دون قيود أو مرافقة، لإيصال المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها أي طرف من الأطراف إلى جانب تيسير جميع الأنشطة المضطلع بها.

أما بالنسبة لمسألة حماية المدنيين، فيؤكد البروتوكول على التزام الأطراف باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أي هجوم أو تهديد أو تخويف أو أي شكل آخر من أشكال العنف ضد المدنيين، من جانب أي طرف أو مجموعة، بما في ذلك الجنجويد والمليشيات الأخرى. وينص البروتوكول أيضاً على حماية ممتلكات وقوت الأفراد والمجموعات وضمان الاحترام والانصياع الكاملين لمبدأ العودة الطوعية، تمشياً مع المبادئ العامة للعودة المعمول بها في الأمم المتحدة. ووافقت الأطراف أيضاً على الإبقاء على الطابع المدني للمشردين داخليا؛ وكفالة حقوق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى أماكنهم الأصلية؛ وحماية حقوق المشردين داخليا

الذي اتخذته المجلس مؤخرًا، القرار ١٥٦١ (٢٠٠٤)، بتمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. والمطلوب الآن من المجتمع الدولي أن يواصل المسيرة حتى لا يذهب استثمارنا الجماعي في السلام أدرج الرياح وحتى نكتب لمنجزاتنا الاستدامة.

ونقدر أيضا القرار الذي اتخذته المجلس مؤخرًا، القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤)، بتمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والتطورات الايجابية في ذلك البلد مؤشر لما يمكن تحقيقه حينما يعمل المجتمع الدولي معًا، ويتعاون بصورة استباقية مع الأطراف الفاعلة دون الإقليمية والإقليمية سعياً لتحقيق أهداف مشتركة.

ومن المنطلق ذاته، يقدر الاتحاد الأفريقي جهود الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن ضخامة التحديات التي تواجهها حكومة ذلك البلد وشعبه لا يمكن المغالاة فيها. ونرحب بتوصية الأمين العام بتوسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن قرار يصدره المجلس مبكراً بشأن تلك المسألة أن يكفل لنا تحقيق أهدافنا المشتركة من أجل السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا في أفريقيا جديدة. وهذه أفريقيا تؤمن إيماناً شديداً بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والشراكة والتنمية المستدامة. ولقد جابه الاتحاد الأفريقي، بملاء إرادته، تحديات السلم والأمن في منطقتنا مجابهة تامة. ففي كل أنحاء القارة، قام الزعماء الأفارقة - بشجاعة وفي مواجهة مخاطر جسيمة - باستحداث وتنفيذ سياسات لتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ولتقوية سلم وأمن الشعوب في بلداننا.

إننا نحث مجلس الأمن على مواصلة دوره الإيجابي الحالي الداعم لهذه الجهود، ونحث المجتمع الدولي عموماً على

الاحتفاظ بقوة قوامها حوالي ٣٠٠٠ جندي. ولذلك أحث المانحين والمجتمع الدولي على زيادة المستوى الحالي للمساعدة المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أعرب عن التقدير للحكمة الجماعية لمجلس الأمن، الذي بقراره ١٥٦٤ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لم يؤكد أهمية هذه المساعدة فحسب بل رحب أيضاً بالدور القيادي للاتحاد الأفريقي وبانخراطه في معالجة الحالة في دارفور، وكذلك تعهد بدعم الاتحاد الأفريقي في عزمه على تعزيز وجوده هناك. إن توسيع وجود الاتحاد الأفريقي، الذي يطالب به القرار، هو في الحقيقة موضع ترحيب، ولكن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دعم مالي ثابت. وينبغي أن نتجنب حالة تكون فيها قوات الاتحاد الأفريقي معوقة في الميدان بسبب نقص احتياجاتها من الموارد المالية والدعم السوقي.

وما فتئ الاتحاد الأفريقي يولي اهتمامه لقضايا أخرى تؤثر على السلم والأمن في قارتنا. فكما يعلم المجلس بلا شك، أنشأ الاتحاد الأفريقي الآن مجلس السلام والأمن، وهو جهاز رئيسي يركز على قضايا السلم والأمن في منطقتنا. ولقد بدأ المجلس عمله. ونحن ممتنون للأمين العام على المساعدة التي قدمها لمنظمتنا في هذا المضمار ونتطلع إلى علاقة عمل وثيقة بين ذلك الجهاز ومجلس الأمن.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير أفريقيا للأمين العام على اهتمامه الشخصي بالحالة في دارفور واستجابته السريعة لها. وأعتقد أن ذلك قد ساعد ليس على إطلاع المجلس على جسامة التحديات الكامنة في ضبط الحالة المتدهورة في تلك المنطقة من السودان، ولكنه ساعد أيضاً على حشد دعم المجتمع الدولي.

ومما يبعث على ارتياحنا في أفريقيا أن عملية السلام في ليبيريا لا رجعة فيها الآن. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار

وبالتالي، ينصب سؤال علي: هل يوجد أي شيء يجب أن نفعله لتيسير الانتشار السريع للاتحاد الأفريقي في دارفور؟ وبصورة أعم، هل يوجد أي شيء لا يفعله مجلس الأمن ويجب أن يفعله للنهوض بالسلام في دارفور؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة للرئيس أوباسانجو للإجابة.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): ردا على السؤال حول ما الذي لا يفعله مجلس الأمن الآن ويجب أن يفعله، أود أن أقول إن مجلس الأمن يفعل الكثير. لدينا مثل شائع في شطرنجنا من العالم عن القمل. يمكن أن يكون في ملابسكم أو في السرير الذي تنامون عليه - في كل مكان. القمل لا يموت بسهولة. وبالتالي، عندما تمسك بقملة، عليك أن تضعها على ظفرك وتضغط عليها بظفر آخر حتى تقتلها. وعندما تفعل ذلك، سترى قليلا من الدم على ظفرك. والمثل الشائع يقول: ما دام القمل معششا في ملابسك، فإن أظفارك لن تخلو من الدم. لدينا القمل في ملابسنا في دارفور، وبالتالي سيكون لدينا دائما دم على أظفارنا. وما لم نتخلص من القمل، فإن أظفارنا ستظل ملطخة بالدم.

هذا ما أريد أن أقوله: لن يكون في مقدورنا أبدا، ما لم نتمكن، سوية، من حسم مشكلة دارفور، أن نقول إننا فعلنا ما يكفي - لن نتمكن أبدا من القول "نعم، هذه هي أوهورو، هذه هي الحرية".

ولكنني أود أن أضيف، نعم، إننا نفعل الكثير مما يجب أن نفعله. وأقول أيضا، هنا الآن، ومع كل الاحترام الواجب، إن الأعضاء الدائمين الخمسة يجب أن يعملوا سوية. فعندما يظهر بلد وكأنه يدعم المتمردين - يطلقون على أنفسهم لقب "المقاتلين المقاومين" - ويظهر بلد آخر وكأنه يدعم حكومة السودان، فإن هذا لا يقدم الدعم

زيادة مستوى مساعدته، خاصة في مجالات بناء القدرات وتطوير البنية التحتية، وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. فهذا أضمن سبيل لنا لوقف الأزمات وعدم الاستقرار في قارتنا. وأود أن أؤكد لكم أن أفريقيا ستواصل التعاون مع المجلس في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والسلام والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على بيانه، وأعتقد أنني ربما أتكلم باسم كل أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن بالغ التقدير للقيادة التي قدمها للاتحاد الأفريقي، وكذلك لالتزامه الشخصي والسياسي باستخدام الوسائل السلمية والسياسية لتيسير حل الصراعات المختلفة في تلك القارة.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون توجيه أسئلة للرئيس أوباسانجو بالأسئلة.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس أوباسانجو على إحاطته الإعلامية والأهم على قيادته الممتازة وعلى عمل الإتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتصل بدارفور. لقد اتخذنا قراراتين في مجلس الأمن بشأن محاولات القهر في دارفور. وآخر قرار، القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، اعتمد يوم السبت. وقد صيغ القرار بقصد إعطاء أكبر قدر لدينا من الدعم لعمل الإتحاد الأفريقي.

ويتعلق سؤالي فيما إذا كنا نفعل كل ما يجب أن نفعله - وأعني مجلس الأمن والبلدان المهمة - لدعم الإتحاد الأفريقي. والإحساس الذي يراودنا هو أن توقيت العمل جوهري وأن الوقت يكاد ينفد في دارفور. فقد أبلغنا بأن ما يقرب من ١٠.٠٠٠ شخص يموتون كل شهر، وإحساسنا هو أنه كلما أسرعنا في نشر قوات الإتحاد الأفريقي في دارفور، سيتسنى إنقاذ المزيد من الأرواح.

ثانياً، بالنظر إلى هدف السلم والأمن في جميع أرجاء القارة، حددنا، طبعاً، بوضوح بعض القضايا التي يعالجها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير اليوم. كيف نعالج القضايا في الوقت المناسب؟ كيف نوقف الصراع قبل اندلاعه؟ كيف ندفع بتلك القضايا الصعبة إلى الصدارة حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من معالجتها وحتى يتمكن مجلس الأمن من فعل ذلك؟ وإني أفكر بقضايا مثل الحالة في شمال أوغندا حيث توجد مسائل حقيقية، تعالج محلياً، ولكن تكتسي بعداً دولياً. كيف نركز عليها ونجعل المجلس يعمل بصورة منسقة مع الاتحاد الأفريقي؟

وفي موضوع دارفور، أشكر الرئيس أوباسانجو على التقرير المشجع هذا الصباح. وألويتنا الفورية بالطبع هي إيقاف أعمال القتل والموت. وقد وضعت قرارات متعاقبة متطلبات المجلس. وما هو واضح أن حكومة السودان بحاجة للكثير من المساعدة. وقد شجعنا خصوصاً جهود الاتحاد الأفريقي. ولكني أود أن أشجع بصورة محددة حكومة السودان والاتحاد الأفريقي على أن يحددا في الأيام المقبلة - وعلى وجه السرعة - التعزيزات المطلوبة على أرض الواقع في دارفور، وماذا يتوفر لدى حكومة السودان الاستعداد لتقبله، وماذا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقدمه، ثم، وهذا أمر حاسم، ما المطلوب للتمكن من جلب المراقبين والقوات إلى الميدان.

أعتقد أن هدفنا المشترك واضح، وكذلك الالتزامات التي تقع علينا بتوفير الوسائل اللازمة والدعم حتى يصبح بمقدور القوات والمراقبين فعلاً الوصول إلى هناك ووقف أعمال القتل.

سؤالي الأخير يتعلق تحديداً بالشرطة، إذ لم يكلف الاتحاد الأفريقي حتى الآن بتشكيل بعثة الشرطة - ولم يتم اقتراح ذلك حتى اليوم. لكن هناك افتقاراً خطيراً جداً إلى

الموحد لممارسة قدر متساو من الضغط، على الجانبين، على الحكومة وعلى المتمردين. ويجب علينا أن نفعل ذلك.

وبالطبع، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، ستقوم الحاجة إلى دعم لوجستي كاف، لما ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يفعله في دارفور.

السير إيمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس أوباسانجو على إحاطته الإعلامية. ويتذكر البعض منا بسعادة غامرة شرف الإصغاء إليه في أبوجا، عندما سافرت بعثة مجلس الأمن إلى نيجيريا.

من الواضح من عرضه هذا الصباح أننا جميعاً نشاطر هدف منع اندلاع الصراع، وإنهاء الصراع الدائر بسرعة شديدة أينما كان، وبناء السلام. إن التزام المجلس والأمم المتحدة تجاه أفريقيا - وعلى وجه التحديد، التزامنا بدعم الرئيس أوباسانجو ودعم جهود الاتحاد الأفريقي - بديهي على ما أرجو. وهذا لا ينطبق على حفظ السلام وإرساء قواعد السلام فحسب، وإنما أيضاً على مجموعة كاملة من القضايا. ولقد استمعنا إلى الرئيس أوباسانجو مرتين على الأقل هذا الأسبوع يوضح مدى أهمية أهداف الألفية الإنمائية، ولماذا نحتاج إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجهود المبذولة داخل القارة. وأعتقد أن ذلك يفرض على المجلس وعلى عضوية الأمم المتحدة بأسرها واجبا محددًا بدعم أفريقيا وممازرتة في زعامته.

وأود أن أسأله سؤالاً محددًا هل إننا نفعل ما يكفي، من حيث أننا نسعى إلى توطيد الصلات المؤسسية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومن حيث أنه يسعى إلى تطوير قدراته. ماذا يمكننا أن نفعل لمساعدته على توفير الوسائل اللازمة لتمكينه من تحقيق النجاح في الاضطلاع بالأدوار وتحقيق الأهداف التي حددها بوضوح شديد هذا الصباح؟

الصينية أيضا بشكل فعلي في تقديم هذا الدعم على قدر استطاعتها.

إن نشأة مشكلة دارفور معقدة للغاية. ويكمن لب المشكلة في ضرورة إقرار السلام والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. فلن يتسنى تحقيق سلام وهدوء دائمين في منطقة دارفور إلا من خلال تسوية سياسية عن طريق التفاوض. ونحن نؤيد الاتحاد الأفريقي في مطالبته المتواصلة بإجراء مفاوضات سياسية وندعو جميع الأطراف، وخاصة جماعات المتمردين، إلى إبداء مزيد من المرونة حتى يمكن التوصل إلى اتفاق شامل في أسرع وقت ممكن.

كما أود أن أشكر الرئيس على مطالبته الأعضاء الخمس الدائمين باتخاذ موقف موحد. وتعرب الصين بوصفها من الأعضاء الدائمين في المجلس عن استعدادها لاعتماد موقف موضوعي وعادل إزاء حل المشاكل في أفريقيا، بما فيها مشكلة دارفور.

وأخيرا، لدي سؤالان أود توجيههما إلى السيد أوباسانجو. أولا، ما هي الحالة الراهنة للمفاوضات بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان بشأن توسيع نطاق الانتشار، وما نوع المساعدة العملية التي يطلبانها من المجتمع الدولي؟ وثانيا، هل لدى الاتحاد الأفريقي جدول زمني للجهود التي يبذلها لتعزيز المفاوضات، وما نوع التنسيق الذي ينتظره من مجلس الأمن؟

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن ترحيبي الحار بصاحب الفخامة الرئيس أوباسانجو.

إن الأمم المتحدة جهة فاعلة لا غنى عنها في أفريقيا. فالتزامها بأفريقيا قوي ودائم. ومجلس الأمن منخرط انخرطا عميقا، سواء في حالات الصراع الفردية أو في المسائل الشاملة التي تؤثر في القارة.

خدمات الشرطة، وكذلك إلى نشر القوات العسكرية. وعلى الأمد الطويل، فإن نشر الشرطة هو الموضوع الأكثر أهمية. ويعتزم الاتحاد الأفريقي إرسال بعثة لتقصي الحقائق للعمل بموازاة مع الاتحاد الأفريقي بشأن خدمات الشرطة. ما هي آراء الرئيس أوباسانجو تحديدا بشأن سد تلك الفجوة، بغية توفير خدمات الشرطة التي تمس إليها الحاجة، وخصوصا توفير الأمن، للمشردين الذين يشعرون في هذه اللحظة بانعدام الأمن؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ربما رأى أعضاء المجلس أن من الملائم أن يرد رئيس جمهورية نيجيريا على الأسئلة التي يطرحها أعضاء المجلس بعد أن يكونوا جميعا قد وجهوا أسئلتهم بدلا من الرد على أسئلة كل متكلم على حدة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أتوجه بالشكر لرئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الأفريقي، السيد أوباسانجو، على إحاطته الإعلامية. وتعرب الصين عن عظيم تقديرها للجهود التي يبذلها السيد أوباسانجو دون كلل لإيجاد حل لمشكلة دارفور.

وتعرب الحكومة الصينية عما يساورها من قلق بالغ إزاء الحالة في دارفور. ونرجو أن تتحسن الحالة الإنسانية والأمنية قريبا، ونحن ندعم الاتحاد الأفريقي دعما راسخا في الدور الرئيسي الذي يضطلع به هناك.

وتتمثل الأولوية العليا بالنسبة لنا الآن في التوصل بأسرع ما يمكن إلى توسع الاتحاد الأفريقي في نشر قواته. وترجو الصين أن يحقق الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان توافقا في الآراء بشأن التفاصيل ذات الصلة في القريب العاجل، حتى يتحقق هذا التوسع في موعد قريب. والمجتمع الدولي مدعو في الوقت ذاته إلى تقديم كل مساعدة ممكنة للاتحاد الأفريقي في عملية الانتشار المذكورة. وتنظر الحكومة

وقد راقبنا بألم عميق الأحداث الدائرة في دارفور منذ اندلاع التمرد فيها قبل ما يزيد على ١٨ شهرا. وقد شددت باكستان بانتظام على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، ووضع حد لجميع أعمال العنف، وبدء المفاوضات بين الأطراف، وإيجاد حل ضمن إطار سيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية. ويسرنا حدوث قدر كبير من التحسن في دارفور. فحكومة السودان تبذل قصارى وسعها للوفاء بالتزاماتها.

ومن المهم أن تستمر مشاركة المجتمع الدولي البناءة على نحو موضوعي ومتوازن. وفي هذا السياق، يجب أن نكفل ألا تشجع إجراءاتنا المتمردين على التشدد.

ونعرب عن تقديرنا للدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ولقيادة الرئيس أوباسانجو واشتراكه الشخصي في محادثات السلام في أبوجا. ونتابع عن كثب قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، ونراها متوازنة وموضوعية.

وقد كانت التوصية الرئيسية للأمين العام ومثله الخاص تتمثل في تعزيز وجود بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد والحماية في دارفور. وتؤيد باكستان ذلك كل التأييد. ونرجو أن يتمكن الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان قريبا من التباحث والاتفاق على الحجم والولاية الملائمين لتلك البعثة.

وقد أعرب مجلس الأمن بالفعل عن دعمه لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي. ونود أن نسأل الرئيس أوباسانجو عن الكيفية التي ينتظر الاتحاد الأفريقي أن يترجم بها دعم المجلس هذا إلى مساعدة عملية.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس أوباسانجو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن محادثات السلام في أبوجا، والجهود التي يبذلها

ومن الأمور المطمئنة أنه بدأ يظهر شركاء جديرون بالاعتماد عليهم في الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن. ويتزايد اشتراك المؤسسات الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. كما يتنامى إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة للدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس أوباسانجو. كما نعرب عن امتناننا لإحاطته الإعلامية النفاذة للغاية التي زادتنا وعيا بالتحديات المستمرة والفرص المتاحة.

ومع أن الصراعات طال استنزافها لإمكانات أفريقيا أكثر مما ينبغي، يبدو أن القارة الآن قد بلغت منعطفها هاما. فالتقدم المحرز في عمليات السلام في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار والصومال وغينيا - بيساو أمر يبعث على الغبطة. أما التحديات القائمة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان فلا بد من التصدي لها من خلال مواصلة الحوار البناء. بيد أن إدارة الصراع وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى سلام شامل ودائم. وترى باكستان أنه ينبغي تحديد أربع أولويات هي: منع نشوب الصراع، والتسوية السلمية للصراع، ومعالجة الأسباب الذرية للصراع، والتركيز على الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية.

وأود أن أثير مسألتين، أولاهما تتعلق بليبيريا. أذكر أن السيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبيريا، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر أكد مجددا دعوته إلى رفع الجزاءات عن قطاعي الأخشاب والماس لتمكين الحكومة الانتقالية من إيجاد فرص للعمل والاهتمام باحتياجات الناس الاجتماعية الهائلة. ونود أن يُطلع الرئيس أوباسانجو المجلس إن أمكن على آراء الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

لقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، إذا لم يتحقق تقدم ملموس في هذا الاتجاه.

وأود أن أسأل الرئيس أوباسانجو، والرئيس كوناري، رأيهما بالنسبة لبعض النقاط. كيف يمكن لمجلس الأمن وأطراف فاعلة أخرى، كالاتحاد الأوروبي، أن تكمل جهود الاتحاد الأفريقي في إحياء المفاوضات في أبوجا ونيفاشا؟ وما هي الظروف التي ينبغي لنا تهيئتها في الميدان من أجل زيادة استعداد حكومة السودان لمعالجة مسألة نزع السلاح؟ وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان الاستجابة إلى شواغل النازحين داخليا بأعداد متزايدة من النساء والفتيات في دارفور، وللتصدي للأخطار الخاصة المحدقة بهم؟ وما هي النواحي التي يمكن للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، أن تقدم فيها مساعدات خاصة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. والسؤال الأخير: هل ترون دورا لجامعة الدول العربية أيضا؟

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بحضور رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، السيد أولوسيجون أوباسانجو، معنا اليوم. ونشكر الرئيس على تخصيص جزء من برنامج عمله الحافل لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن حول جهود الاتحاد الأفريقي في دارفور. وتمثل إحاطة الرئيس أوباسانجو مساهمة هامة لنظر المجلس في الحالة في دارفور. وتشيد الفلبين بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس كوسيط لمحادثات السلام في أبوجا حول دارفور. ونهنئ الرئيس أوباسانجو على خطابه بالأمس أمام الجمعية العامة، حيث لخص العمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي حتى الآن والعمل الذي يجب القيام به.

لقد أيد وفدي دائما التوجه الإقليمي لحل الأزمات في أفريقيا. ولذلك، نؤيد الدور الريادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي والرامي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة في دارفور وحماية حياة السكان فيها.

لإعادة الأطراف في أزمة دارفور إلى مائدة التفاوض في أبوجا.

ويشدد أحدث قرار لمجلس الأمن بشأن السودان، وهو القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر، على أهمية الاتحاد الأفريقي، وسوف يساهم في زيادة نفوذ الاتحاد الأفريقي لدى أطراف الصراع. وأهنئ الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على استعدادهما لتسليم زمام الدور الرئيسي في الجهود المبذولة لحل أزمة دارفور.

أما مسودة العمل التي قدمت بالأمس في أديس أبابا لخطة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز فعالية بعثة الاتحاد في دارفور فتبدو أساسا طيبا جدا لأداء دور كهذا. وسوف تعين أيضا على تنفيذ الولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

ويتحمل الاتحاد الأفريقي عبئا ثقيلا فيما يتعلق بآليته الجديدة لإدارة الأزمات. وأنا متأكد أن المجتمع الدولي سيكون على أتم استعداد لتقديم الدعم لهذا الجهد عندما يطلبه الاتحاد. وقد أبدت ألمانيا دور الاتحاد الأفريقي في المساعدة على إيجاد تسوية للتراخ في دارفور. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضا لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

ويمثل القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) رسالة واضحة مفادها أن مجلس الأمن عازم على مواصلة الضغط على حكومة السودان، وحركة التحرير السودانية/الجيش، وحركة العدل والمساواة، من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات والوفاء بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وهدفنا هو أن نضع حدا لأعمال القتل والمعاناة لشعب دارفور. وسيدرس الاتحاد الأوروبي التدابير الملائمة، بما في ذلك فرض الجزاءات ضد حكومة السودان وكافة الأطراف الأخرى ذات الصلة، وفقا

السيد دينيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): أود أن أرحب بالرئيس أوباسانجو في مجلس الأمن. ويسعدنا أن نتاح لنا هذه الفرصة لنطلع مباشرة على تقييم الاتحاد الأفريقي لتطورات الحالة في السودان، وبشكل خاص في دارفور.

لقد أيدت روسيا باستمرار جهود حفظ السلام للاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها الرئيس أوباسانجو شخصيا بغية إيجاد حل عاجل للأزمة في دارفور. ونحن على قناعة أنه لا يمكن للسلام أن يستتب في السودان إلا من خلال الوسائل السياسية، ومن خلال المزيد من الاستفادة من إمكانيات الاتحاد الأفريقي، وتطوير التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، يتعين على الأطراف السودانية كافة أن تظهر حسن نواياها بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها.

إن الزملاء والوزراء المتواجدين هنا اليوم، والذين سبق وأن تكلموا اليوم، قد أحابوا على الأسئلة التي أردنا أن نوجهها إلى الرئيس أوباسانجو، وخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه إلى جانب تقديم الدعم السياسي إلى جهود الاتحاد الأفريقي في دارفور، وما يمكن تقديمه من أجل إحراز تقدم متواز في عمليتي التفاوض في أبوجا ونيفاشا.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي

في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس أوباسانجو، وأشكره شكرا جزيلاً على تكريمه بمشاطرنا لرؤيته، وإطلاعنا على رسالة الأمل التي وجهها فيما يتعلق بالتطورات في القارة الأفريقية، وعلى إتاحة الفرصة للاستماع إلى إحاطته القيمة حول عملية التفاوض في أبوجا. وقد أصغينا باهتمام بالغ وأمل كبير إلى التوضيحات التي تفضل بها عن مختلف المراحل.

وما دام المجتمع الدولي مستمراً في دعم الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للأزمة، وفي توجيه رسالة صحيحة وكافية وفعالة إلى الأطراف المعنية، فنحن على ثقة بأن إيجاد حل سلمي للمسألة المستعصية في السودان سوف يتحقق عما قريب. إن واحدة من الرسائل التي يوجهها المجتمع الدولي هي إقرار مجلس الأمن بالدور الريادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، ودعمه للاتحاد في مسعاه لحل الأزمة. والرسالة الأخرى التي يوجهها تتمثل في الإصرار على أنه يتعين على جميع الأطراف، أي الحكومة والمتمردين، الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها ومواصلة الالتزام بعملية المفاوضات.

ويقدر وفدي المساهمة القيمة التي قدمها الاتحاد الأفريقي من خلال نشر بعثته في السودان، والتي سيقدم لها المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، الدعم المناسب. وفي هذا الصدد، نحث على توسيع هذه البعثة ونشرها في أسرع وقت ممكن. ونرحب أيضاً بإعلان حكومة السودان عن موافقتها على زيادة حجم بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

لقد تفضل الرئيس أوباسانجو بالإجابة على الأسئلة التي طرحتها، وبالتالي فإنني أعنتم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لعمل الاتحاد الأفريقي لحل المشاكل العديدة القائمة في مناطق أخرى من أفريقيا. وقد سرنا أن نأخذ علماً، بشكل خاص، بتأكيد الاتحاد الأفريقي من جديد على التزامه وتصميمه على تقديم الدعم الفعال لنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، ونتطلع إلى تقديم مساعدات إضافية في المستقبل فيما يتعلق بإعادة بناء وتنبيت المؤسسات الوطنية الصومالية.

وختاماً، أود أن أعرب عن عميق تمنياتنا بالنجاح للرئيس أوباسانجو في الجهود التي يضطلع بها حالياً والتي سيقوم بها في المستقبل.

بالنسبة للسلم والاستقرار في الإقليم برمته، حيث تؤدي فيه السودان دورا رئيسيا واستراتيجيا مرموقا.

واليوم، من التكرار الممل أن نقول إن أزمة دارفور قد وصلت إلى مرحلة حاسمة في مسارها المأساوي. وبالرغم من أنه ما زالت هناك بارقة أمل، فإن الخوف من أن الأزمة سوف تستمر أو تتدهور يزداد مع فقدان كل فرصة للحل.

إن الجزائر، إدراكا منها لهذه المخاطر، تأمل أن يكون العمل المشترك الذي نقوم به في المجلس وفي المجتمع الدولي أحد أوجه التعاون التي تضيف زحما للدينامية التي يولدها الاتحاد الأفريقي، التي أدت إلى إحراز تقدم لا خلاف عليه في تحقيق وقف إطلاق النار بين الطرفين وفي الاتفاق على بروتوكول إنساني له أهمية كبرى، اتفاق يحدونا الأمل أن يتبعه اتفاق آخر بشأن القضية الحاسمة للأمن.

ينبغي أن نعمل على تقوية وتعزيز هذه الدينامية الواعدة بدعمها بإيجابية حتى تصل إلى مرحلتها الأخيرة، والكل متيقظ حتى لا تخرج عن مسارها الصحيح. وانطلاقا من هذه الروح فإن الجزائر تعتقد بأنه ليس هناك أي بديل للتعاون النشط من جانب حكومة السودان، بتأييد ومساعدة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، إذا ما أردنا وضع حد لهذه الأزمة، التي تتأثر جميعا ببعدها الإنساني.

يعرب وفد بلادي عن ترحيبه بالعرض الذي قدمه وزير خارجية السودان بأن يحضر إلى مجلس الأمن ويشاطر الأعضاء وجهات نظره في حل مسألة دارفور. ونأمل أن يعطيه مجلس الأمن الفرصة للقيام بذلك، في أقرب وقت ممكن.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، نرحب ترحيبا كبيرا بالرئيس أوباسانجو، الذي يشرفنا حضوره. وقد أصغينا بانتباه إلى تعليقاته.

وأود أيضا أن أعتنم الفرصة للإشادة الخاصة بالرئيس أوباسانجو على الجهود التي لا تكل التي بذلها منذ بداية توليه رئاسة الاتحاد الأفريقي بغية إيجاد حل سياسي تفاوضي لأزمة دارفور الأليمة، ومن أجل استعادة السلام والأمن الضروريين للشعب السوداني بأسره.

إن الجزائر، التي تتابع عن كثب، وعلى أعلى مستوى، التطورات في دارفور، تثق كل الثقة بالجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، وتؤيد بقوة توجه الرئيس أوباسانجو الرامي إلى جمع الطرفين حول اتفاق يمثل حلا ليس بالنسبة للسودان فحسب، بل أيضا لكل المنطقة. وتقوم الجزائر بتقديم مساهمتها من أجل دعم جهود رئيس الاتحاد الأفريقي.

إن الالتزام بالسلام وتسوية الصراعات بالحكمة وبالاستخدام المتبصر للمفاوضات تستحق دعما كاملا من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، ترحب الجزائر بالقرار الذي تبلور في مجلس الأمن، والذي يبرز الدور الريادي للاتحاد الأفريقي، وترحب أيضا بالدعم السياسي والمادي والمالي القيم الذي يقدمه المجتمع الدولي لجهوده.

إن الوقف الحالي لمحدثات أوجا يسبب لنا قلقا بالغاً في وقت تجعلنا فيه المعاناة التي تفوق الوصف التي يعانها سكان دارفور ندرك الحاجة الملحة لوضع حد، بأسرع ما يمكن، لهذه المأساة التي تؤثر بشدة على حياتهم.

والجزائر تعرب عن أملها في أن تستأنف، بأسرع ما يمكن، محادثات أوجا التي نعلق عليها آمالا كبيرة. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بروح من التعاون وبعقول متفتحة، لكي نقيم في نهاية المطاف الأواصر التي تؤدي إلى عودة السلم، الذي نتمناه من كل قلبنا. إن تسوية قضية دارفور ضرورة حاسمة لا بالنسبة لسكان المنطقة السودانية وللشعب السوداني فحسب، بل أيضا

جيد جدا المتكلمون السابقون. وليس لديّ ما أضيفه إلى تلك القائمة من الأسئلة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشدد أمام المجلس على المحاور الرئيسية للإجراءات التي يتخذها بلدي في مجلس الأمن. المحور الأول هو أننا نؤمن بأنه ينبغي لنا أن نكون أكثر إلحاحا فيما نطالب به السودانيين. الرسالة الأخيرة التي وجهها المجلس إلى السودان بالقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) ينبغي للسودان أن يتقبلها وأن يعمل على أساسها. إنها رسالة واضحة: يجب على الحكومة السودانية أن تفي بجميع التزاماتها. وعلى وجه الخصوص، يجب عليها أن توفر السلامة والأمن لسكان دارفور وأن تكافح حالات الإفلات من العقاب. ويجب على المتمردين، من جانبهم، أن يضعوا حدا للعنف وألا يعوقوا عمليات تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي لكل الأطراف السودانية أن تشارك، بحسن نية، في المفاوضات التي تجرى في نيفاشا وأبوجا. وكما قال الأمين العام، يجب أن تبدي الأطراف الرغبة في التوصل إلى حلول توفيقية.

المحور الثاني للإجراءات التي تتخذها هو أنه ينبغي أن يتلقى الاتحاد الأفريقي من المجتمع الدولي كل ما يحتاج إليه من أشكال المساعدة. وللإتحاد الأفريقي، في هذه الأزمّة، دور لا غنى عنه في مساندة طلبات المجتمع الدولي وفي تعزيز التعاون الضروري من جانب الحكومة السودانية في هذا الخصوص.

إننا ندرك تماما أن الموافقة على وجود دولي في هذه المنطقة من السودان، يتكون من مراقبين غير مسلحين وأفراد عسكريين، يُكلفون بالحفاظ على الأمن، ليس بالمسألة الهينة. وتقوم الحاجة إلى دعم تخطيطي ودعم سوقي كبير، كما قال الرئيس أوباسانجو أمام المجلس. وندرك كذلك أن من

باختصار شديد، وقبل أن أحوض في قضية دارفور، سأدلي ببعض التعليقات عن التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. وبإيجاز، يتعامل المجلس، على أساس يومي، لسوء الحظ، مع أزمات ابتليت بها القارة الأفريقية. ونلاحظ، في نفس الوقت، أن الأفارقة هم اليوم أول المشاركين في تسوية هذه الأزمات. وكما قال الرئيس أوباسانجو - وكلنا ندرك ذلك جيدا - نحن اليوم في أفريقيا جديدة. أفريقيا اليوم تتكاتف، جماعيا، من أجل تحمل مسؤولياتها بعزيمة.

ووفد بلادي على اقتناع بأن لمجلس الأمن كل المصلحة في العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، كلما عزز ذلك أعمال المجلس. إن إجراءاتنا ذات الصلة يكمل بعضها بعضا. وقد شاهدنا ذلك في بوروندي. ونشاهده اليوم في أزمة دارفور، التي سأتطرق إليها بعد قليل. وهناك أيضا تعاون مع المنظمات دون الإقليمية. وتعرب حكومتي عن ارتياحها الكبير بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بغرب أفريقيا، لا سيما كوت ديفوار.

سؤالي بسيط ومعقد في آن واحد. أتساءل عن كيفية تعزيز فعالية ذلك التعاون. هل يكمن الحل في التعاون على أساس كل حالة على حدة؟ أو ينبغي، بطريقة ما، إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك التعاون؟ لست أدري. نحن بصدد التفكير في الطريقة التي يمكن أن يعمل المجلس من خلالها بصورة أكثر فعالية. وأية تعليقات من جانب الرئيس أوباسانجو، عن السبل التي ينبغي اتباعها لتحسين التعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي، من جهة، والأمم المتحدة ومجلس الأمن، من جهة أخرى، من الممكن أن تُثري عملية تفكيرنا.

أما بشأن السؤال المتعلق بدارفور، فليس لديّ أية أسئلة في هذه المرحلة لأن الأسئلة التي أردت طرحها بشكل

أثبت الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه قبل ثلاث سنوات أنه قادر تماما على قيادة البلدان الأفريقية في جهودها من أجل السلام. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنشكر الاتحاد الأفريقي على التعاون مع هذا المجلس في إرسال القوات والمراقبين إلى بوروندي والسودان والصومال.

وقد ظلت المبادرات السياسية لتعزيز الحكم السديد والاستقرار متواصلة بالدعم الفعال من الاتحاد الأفريقي. ونذكر مثال كوت ديفوار، حيث جمعت آلية الرصد الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في جهود مبذولة لتسود النقاط المرجعية التي وضعها اتفاق ليناس - ماركوسي على الصراع. وازداد التعاون الأفريقي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في القرن الأفريقي. وهذه المبادرات تترجم إلى عمل تصميم وزعامة الاتحاد الأفريقي اللذين لا يرقى إليهما الشك إلى أعمال ملموسة في تسوية الأزمات في قارته.

وينبغي زيادة تطوير واستعمال أوجه التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والتعاون مع الاتحاد الأفريقي يزدهر، ونعتقد أن هذه المنظمة وفرادى أعضائها سيكونون على أتم الاستعداد لتوفير الموارد والمساعدة التقنية والدعم السوقي للاتحاد الأفريقي. وإن الشراكة أساسية في جعل الملكية الأفريقية قادرة على البقاء.

وتشيد البرازيل إشادة بالغة وترحب أيضا بترحيب بعزم الاتحاد الأفريقي على حل الأزمة في دارفور، الذي نفهم أنه عمل الملكية وزعامة الاتحاد الأفريقي حدير بإشادة ويحيى في الوقت الملائم. وفي مجلس الأمن، بذل الوفد البرازيلي كل الجهود الممكنة لكفالة الدعم الدولي لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور وأيضا لحماية ملكيته ودوره الريادي في البحث عن حل للمشاكل في تلك المنطقة.

المرغوب فيه توفير التعاون والمساعدة من جانب الدول الأعضاء التي تملك الخبرة في هذا المجال.

إن فرنسا والاتحاد الأوروبي مستعدان لتقديم المساعدة. وأعتقد أنه ينبغي أن نعمل بسرعة. إن إرسال ٣ ٠٠٠ أو ٤ ٠٠٠ فرد ليس بالشيء الكثير جدا، ومن المحتمل أن يكون كافيا. وستبذل حكومتي قصارى جهدها، داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لضمان أن يتمكن الاتحاد من تقديم الدعم بأقصى فعالية ممكنة.

في الختام، يمكن للمجلس، على غرار المجتمع الدولي كله، أن يعمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي. وانطلاقا من هذه الروح، شاركت فرنسا في تقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي في تشاد.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

أرحب بفخامة الرئيس أوليسيغون أوباسانجو بين ظهرانيا، وأشكره على مخاطبة المجلس بوصفه رئيس جمهورية نيجيريا ورئيسا للاتحاد الأفريقي.

إننا، في المجلس، نؤيد باستمرار منح الاتحاد الأفريقي الفرصة لأن يقدم للمجلس منظورا دقيقا وموثوقا به بشأن التحديات التي تواجه عملية تحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا. وقد طالبنا بدعوة الاتحاد الأفريقي للحضور إلى مجلس الأمن. وبالنسبة لوفد بلادي تعطي الروابط الثقافية والتاريخية بين نيجيريا والبرازيل بعدا أكبر لهذه المناسبة.

ونوافق جميعا على أن المنظمات الإقليمية تتزايد أهميتها في الجهود الدولية الشاملة التي تبذل من أجل السلام والأمن. وقد تكون تلك المنظمات أكثر فعالية، إذ أنها ربما تكون قدرتها على رصد التهديدات الأمنية أفضل، إذ أنها تعرف الأسباب الجذرية للصراعات لمعرفة أحسن، وهي بالضرورة أكثر مرونة.

لزعيم مثلكم أن يؤثر إيجابيا على أحداث من قبيل أزمة دارفور. ونحن مقتنعون بأن هذا سيفتح مرحلة جديدة في العلاقة بين المجلس والاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بالبحث عن شراكة في إيجاد حلول حينما يتعين اتخاذ قرارات مهمة. ولا خيار أمام مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي سوى التعاون. والكل يعرف أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من عمل المجلس مكرس لأفريقيا. ولذلك لن يكون واقعا أن نتعامل مع القضايا الأفريقية من دون التنسيق الكامل مع الاتحاد الأفريقي، الهيئة المكرسة بالكامل للحياة السياسية والاقتصادية للقارة على أساس يومي. وقد اكتسى هذا أهمية أكبر منذ إنشاء مجلس السلام والأمن.

إن قوة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سجلت بالكامل في التزام الهيئتين بإيجاد حل للصراع الدائر الآن في منطقة دارفور السودانية. وفي بوروندي، كان إدماج كتيبة الاتحاد الأفريقي في عملية الأمم المتحدة في بوروندي مثلا واضحا أيضا على التعاون. ولذلك ينبغي تعلم دروس من هذين المثالين. وفيما يتعلق بتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في حالة بوروندي، من الأهمية بمكان معرفة ما هي الأخطاء التي حدثت وكيف يمكننا أن ندمج مدخلات الهيئتين على نحو أفضل بغية جعلها أكثر فعالية. فالعمل معا في بوروندي وفي دارفور يوفر لنا فرصة الاستفادة بقدر أكبر من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، التي يتعين أن نستفيد منها على أكمل وجه. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء قنوات أفضل لتبادل المعلومات ينبغي أن يكون من أولوياتنا، بغية تعزيز قدرتنا المشتركة على العمل بحزم وعلى نحو ملائم مع أزمات من قبيل أزمة دارفور.

ويتناول جانب آخر السبل التي ينبغي توفيرها للاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بالسوقيات مثلما أبرز الرئيس أوباسانجو بوضوح. وينبغي أن يتم ذلك على نحو ملائم أينما

دعونا لا ننسى أن العمل الوقائي والإنذار المبكر أداتان جوهريتان في عُدّة المنظمات الإقليمية في تناولها للصراعات. ويجب أن تكون هناك سبل مبتكرة للعمل في إطار منطقتي الصراعات والزام أنفسنا بالقضاء على التخلف والنقص في التعليم والفقر والجوع. ويعني هذا الترابط المتزايد بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أنه ينبغي وجود تنسيق أفضل فيما بين هيئات الأمم المتحدة، وخاصة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المادة ٦٥ من الميثاق. ومثلما أعلن الرئيس لولا في افتتاح المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة قبل ثلاثة أيام فحسب، "إذا أردنا القضاء على العنف، يجب أن نتصدى لأصوله العميقة الجذور بنفس التصميم الذي نواجه به عوامل البغضاء" (A/59/PV.3).

ونشيد بالرئيس أوباسانجو ونظرائه الأفارقة على التزامهم بتطوير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخاصة بوضع شروط التنمية المستدامة بكفالة السلام والأمن الدائمين في القارة بأسرها.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أرحب بالرئيس أولوسيغون أوباسانجو وأن أشكره على تكريسه فسحة من الوقت للاجتماع بمجلس الأمن وتشاطر آرائه مع أعضاء المجلس بشأن قضايا مهمة لكل من المجلس والقارة الأفريقية. والواقع أننا نشعر بامتنان وفخر شديدين. وأرحب أيضا بوجود معالي السيد ألفا كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ويشرفنا على نحو خاص أن الرئيس سام نوجوما والوزراء الموقرين قد تفضلوا بحضور هذه المناسبة. وهذا دليل واضح على الأهمية الكبيرة للقضية قيد النظر هذا الصباح.

سيدي الرئيس أوباسانجو، لقد أوضحت حكمتكم وأعمالكم الدينامية بجلاء كيف يمكن للالتزام الشخصي

وبناء على ذلك، نود أن نشدد على أنه لا بد وأن تكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي طويلة الأجل. وتكشف الدراسات التي أجريت مؤخرا أنه في أفريقيا، حينما لا يجري تدبر حالة بعد انتهاء الصراع على نحو سليم، فإن ٦٠ في المائة من الصراعات تبدأ من جديد. وهو تحدٍ خطير. وبالتالي يتعين على منظومة الأمم المتحدة - بشراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن تشكل آلية للتنسيق وأن تحقق الإمكانية المتاحة: وهي التنسيق بين الأطراف الفاعلة وتنسيق الإجراءات.

السيد ماكويرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي

الرئيس، اسمحو لي أولاً أن أعرب عن شكري الصادق جدا للرئاسة على عقدها هذه الجلسة العلنية. ونقدر إتاحة هذه الفرصة ليتسنى لنا أن نتعلم مباشرة من الرئيس أوباسانغو، الذي يشرفنا حضوره هنا اليوم، بشأن الجهود المتزايدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي سعياً وراء تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، وهي جهود نؤيدها بشدة.

وكما هو معلوم، فإن مجلس الأمن ما فتئ نشطاً بشكل خاص فيما يتعلق بجدول الأعمال الأفريقي. وأحرز بعض النجاحات الهامة في هذا الصدد، مثل التطورات التي جرت في غرب أفريقيا. وأحرزت نجاحات لأنه أمكن العمل بالترافق، في العديد من الحالات وفقاً لقرارات الاتحاد الأفريقي أو لقرارات قطاعات الاتحاد الأفريقي التي التزمت بدعمها لتلك العمليات.

وكنا أقل حظاً في حالة وسط أفريقيا، حيث ظل التوصل إلى اتفاق عام يراوغ جهود مجلس الأمن والكيانات الأخرى المشاركة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وفي الآونة الأخيرة بالذات في بوروندي، أحرز تقدم كبير، بالرغم من أننا لا يمكن أن نقول بضمير مستريح إن السلام عاد إلى تلك المنطقة. وفي منطقة البحيرات

ينشب الصراع، لتمكين الاتحاد الأفريقي من أن يؤدي دور الزعامة في تسوية أزمات القارة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

ومن الأهمية بمكان أن يكون أعضاء المجلس على دراية جيدة بعمل الاتحاد الأفريقي، وهذه فرصة ذات أهمية خاصة لتحقيق ذلك، نظراً للإحاطة الإعلامية التي تلقيناها قبل قليل من الرئيس أوباسانغو. وهذه جلسة تاريخية لمجلس الأمن وينبغي أن تشكل لبنة مهمة في تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن، في إيجاد الحلول على نحو ملائم للآزمات وفي بناء السلام والاستقرار، مما يخلق الظروف الملائمة للتنمية في القارة.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): في هذه

المرحلة من مناقشاتنا، ليس لدينا أسئلة نظرحها. ونود أن ندلي ببعض التعليقات.

في البداية، نود أن نشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، الرئيس أوباسانغو، على تفضله بالحضور للقاء المجلس بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. كما نرحب بوجود فخامة رئيس جمهورية ناميبيا، السيد سام نجوما، هنا.

أنشئ الاتحاد الأفريقي قبل ثلاثة أعوام للتعجيل بعملية تكامل الدول الأفريقية ولتوطيد قدرات القارة على تحمل المسؤوليات المتزايدة في البحث عن حلول فعالة لمشاكل القارة. وتظهر الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها الرئيس أوباسانغو من فوره للمجلس بشأن الحالة في أفريقيا عزمه بوضوح. بيد أننا لا بد أن نسلم بأن الاتحاد الأفريقي لا يمكنه المحافظة على هذا الدور، الذي تولاه بجرأة وبإحساس دقيق بالإلحاح إذا لم يحشد المجتمع الدولي الموارد التي تناسب خطورة الحالة بغية مساندة عمل الاتحاد الأفريقي بشكل فعال. ونعلم ما يقتضيه ذلك، إذ أبلغنا الصوت القوي، صوت الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

ومستقر للسودان برمته. ونقدر دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التوصل إلى حل للأزمة ونؤيد هذا الدعم تأييدا تاما.

ونثني على الجهود الشخصية التي يبذلها الرئيس أوباسانغو نحو النهوض بدور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور ونحو تعزيز هذا الدور. ونود أن نشكر فخامته على الإحاطة الإعلامية المواتية والشاملة والجوهرية التي قدمها اليوم. ولدينا كل الثقة بأن مشاركة الاتحاد الأفريقي، في ظل قيادته، ستحدث حقا فرقا في دارفور. ويرى وفدنا أنه، نظرا لسجل الإنجاز الرائع للرئيس أوباسانغو في الأعوام الستة الأخيرة بصفته رئيسا لنيجيريا، لدينا كل الأسباب لكي نأمل في أن يتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات كبيرة على الطريق المؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتقدم في دارفور.

وإن جاز لي القول، فإن ثقتنا في ذلك الصدد تستند أيضا إلى المعنى ذاته لاسم "أوباسانغو"، الذي يعني في لغة اليوروبا، إن لم أكن مخطئا، "الملك الذي يجعل حياة رعيتيه أسهل". وهنا، فإننا نشق بأن هؤلاء الرعايا، خلال فترة الرئيس أوباسانغو كرئيس للاتحاد الأفريقي، سيشملون سكان دارفور. ويتعين عليّ أن أعترف بأن نائبني، السفير دوميترون هو المسؤول عن تلك المعلومات: إذ عمل لفترة خمسة أعوام سفيرا في نيجيريا في ظل رئاسة فخامته.

ويسلّم قرار مجلس الأمن الذي صدر مؤخرا، القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، بالملكية الإقليمية التي تؤثر في هذه الأزمة. ويشجع ويساند المزيد من إسهامات الاتحاد الأفريقي.

كما يبين القرار على نحو وافي بناء التعاون الذي نشرته الأمم المتحدة دعما لمعالجة الحالة في دارفور بالاقتران مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والعديد من فرادى الدول المجاورة للسودان، فضلا عن البلدان الأخرى.

الكبرى حيث يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي هام ينبغي لهذا الدور أن يفضى إلى بذل جهد ناجح.

وتقتضى الكارثة الإنسانية التي تشهدها دارفور الدعم القوي من لادن المجتمع الدولي ولهذا المجلس، خاصة فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. ولهذا السبب، صوّت بلدي لصالح قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، اقتناعا منه بأنه يمكن من خلالهما تقديم دعم قوي للاتحاد الأفريقي وأن من شأنهما أن يواصلتا مسار التعاون مع الحكومة السودانية، التي يتمثل غرضها في إنقاذ الأرواح في ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، برزت بعض الشواغل صباح هذا اليوم. وبعض هذه الشواغل ذكرها بالفعل الأعضاء الآخرون في المجلس، ولكنني أود، بكل احترام، أن أوجه سؤالا إلى الرئيس أوباسانغو. أود أن التمس رأيه بشأن إيفاد زيارة أو بعثة لمجلس الأمن إلى دارفور لتوطيد العمل الذي يقوم به هناك الاتحاد الأفريقي. وحيث قيل الكثير صباح هذا اليوم بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، ربما من الجدير بالاهتمام، إذا تم الاتفاق على التفاصيل السوقية، أن تعقد جلسة مشتركة لمجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بفخامة رئيس نيجيريا في مجلس الأمن. وأعرب عن تقديرنا لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أهنئ الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، التي تضع نموذجا للطريقة التي يدير بها مجلس الأمن أعماله في تناول المسائل التي تحظى بأهمية إقليمية.

ورومانيا ملتزمة، وستظل ملتزمة، بالتوصل إلى حل عادل لأزمة دارفور. وتؤمن رومانيا بتحقيق مستقبل مزدهر

حلا سياسيا تفاوضيا للصراع الدائر في الإقليم الغربي للسودان. ونشجع الحكومة السودانية والمتمردين على السواء على البدء من جديد في المحادثات بحسن نية بغية وقف الأزمة الإنسانية في دارفور. وتأمل رومانيا أن تكون الحكومة السودانية والمتمردون قد فهموا الرسالة الصحيحة من قراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

وينبغي للمجلس عندما ينظر في المستقبل في مسألة دارفور، أن يعمل جاهدا للتكلم بصوت واحد. ورومانيا تتعهد بمواصلة العمل في ذلك الاتجاه. فمصادقية مجلس الأمن وعزمه يتعرضان للخطر في دارفور. وحين الوقت الآن لكي يتخذ المجلس خطوة أخرى في تنفيذ نهج جديد يشمل، بشكل مباشر وحازم، المنظمات الإقليمية في حل الأزمات في إطار مناطقها الخاصة. وإذا ثبت أن تلك طريقة ناجحة للعمل في السودان - الذي، برغم كل شيء، يجري فيه أطول صراع في القارة الأفريقية - يمكن أن تصبح طريقة للعمل من الممكن إعادة تطبيقها بنجاح في الأزمات الأخرى المحتملة والفعالية في مختلف مناطق العالم.

وتتطلع رومانيا إلى تقرير الأمين العام عن السودان الذي سيصدر في نهاية هذا الشهر. وتتطلع أيضا، على نحو أكثر أهمية، إلى أن نرى تطورات إيجابية في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل رومانيا على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ليجيب على الأسئلة الموجهة وليدلي بتعليقات أو ملاحظات إضافية بشأن البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على اهتمامهم بالموضوع وعلى بعد النظر الذي أظهره فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا عموما وفي دارفور خصوصا. وبالرغم من أنني لا أستطيع الإجابة

وتعلق رومانيا أهمية كبيرة على الملكية الإقليمية وللحلول الإقليمية للأزمات التي يمكن أن تؤثر على مناطق بأسرها. وذلك النهج أمر أساسي لرومانيا، خلال فترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن، بوصفها داعية إلى قراءة وممارسة مستكملتين لأحكام الفصل الثامن كما تنطبق على وقائع أزمنا. ومن رأينا، يشكل القرب والاطلاع على أرض الواقع والإدراك الأساسي للمشاكل ضمانات لنجاح ذلك النهج. وتعزم رومانيا أن تنظم جلسة علنية لمجلس الأمن العام المقبل بشأن سبل تعزيز فعالية أكثر في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنشط في تسوية الصراعات في جميع أرجاء العالم.

إن نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة في دارفور يمكن أن يكون نجاحا لنموذج يتكرر تطبيقه في المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا وفي القارات الأخرى. والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تيسير التسوية السياسية وفي حل الأزمة الإنسانية في دارفور تتطلب دعما متواصلا من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تؤيد رومانيا أعمال الممثل الخاص للأمين العام، يان برونك، الرامية إلى تنسيق جهود المنظمات الإقليمية والمنظمة العالمية فيما يتعلق بمسألة دارفور.

وترى رومانيا أنه ينبغي لنا ضمان توفر كل الموارد اللازمة لدى الاتحاد الأفريقي وحصوله منا على المساعدة الكاملة على الوفاء بمهامه. وترى رومانيا أن الحل القابل للبقاء والدائم لأزمة السودان الداخلية لا يمكن أن يوجد إلا من خلال المحادثات السياسية. وينبغي أن يكون حل الأزمة حلا سياسيا تفاوضيا ومقبولا من الطرفين. ولذلك فإننا نشجع الاحتتام السريع لمحادثات نيفاشا للسلام.

وفي حين أن جهدا كبيرا جدا استثمر في البعد المتعلق بعملية السلام بين الشمال والجنوب، فإننا نأمل أيضا أن نرى

أصبغنا لنجعل أفريقيا تعمل ما ينبغي لها أن تعمله لنفسها، ثم نساعد أفريقيا على عمل ما ينبغي لها أن تعمله لنفسها.

كما ذكر أحد الممثلين هنا، لقد بدأنا. فالاتحاد الأفريقي نفسه اعترف منا في أفريقيا بأن المنظمة القارية التي أخذتنا إلى المرحلة التي بلغناها حتى الآن لم يكن بمسئلتها قيادتنا إلى أبعد مما وصلنا إليه. إننا نحتاج، إلى منظمة نالتهها يد الإصلاح أو منظمة جديدة ذات قدرة أكبر لتأخذنا إلى أبعد مما وصلناه بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية. ثم إن لدينا برنامجا استغرق منا زمنا لإعداده وظهر تقريبا في نفس الوقت الذي ظهر فيه الاتحاد الأفريقي: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالتالي أصبحت لدينا منظمة قارية جديدة متمثلة في الاتحاد الأفريقي وبرنامج قاري متمثل في الشراكة الجديدة للمضي بنا قدما.

وإذا تكلمنا عن أفريقيا بشكل خاص، ما هو الإصلاح الذي نريده؟ على الصعيد القاري، ودون الإقليمي، والداخلي في بلداننا - ما هو الإصلاح الذي نريده اقتصاديا، وقاريا، وعلى الصعيد دون الإقليمي؟ إننا نريد جماعات اقتصادية إقليمية وجماعات اقتصادية وطنية في بلداننا. إننا نحتاج إلى صفقة من الإصلاحات المنشودة تقودنا بعيداً عما نحن فيه الآن.

وأرى أن لدينا بالفعل عددا من الإجراءات هنا في الأمم المتحدة. وأعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يدعم تلك الإجراءات. وعلى سبيل المثال، يوجد مكتب للأمين العام مهمته متابعة الحالة في أفريقيا على أساس دائم. ويحتاج هذا المكتب إلى تجهيز بحيث لا يقتصر عمله على إعداد التقارير، وأن يكون له دور استباقي. وقد ذكرت في وقت سابق النقطة المتعلقة بإجراءات الإنذار المبكر والاستباقي. ونحن نحتاج إلى الإنذار المبكر على مستوى الاتحاد الأفريقي، وعلى

على أسئلتهم واحدا تلو الآخر، فإنني ربما أتناول معظمها بطريقة عامة وأن أتناول قليلا منها بصفة محددة لأن لها طابعا خاصا.

فلننظر إلى السؤال عما يمكن أن يعمل مجلس الأمن في أفريقيا. كما تكرم الأعضاء بالإشارة إلى ذلك، إن ٦٠ في المائة من وقت مجلس الأمن مكرس الآن للقضايا الأفريقية. فإذا كانت هذه هي الحالة، كيف يمكننا أن نضمن أن هذا الوقت المكرس أيا كان قدره مكرس بطريقة مثمرة؟ وإذا أمكن، هل يمكننا أيضا أن نقلل كمية الزمن المكرس في هذه الهيئة للقضايا الأفريقية؟

ما هي في الواقع القضايا الأفريقية حاليا؟ دعونا من البحث عن أسباب وجودها. إن قضايا أفريقيا اليوم هي قضايا الصراعات، وقضايا الفقر، وقضايا التنمية، وقضايا العمالة. كيف ظهرت تلك القضايا؟ إن تلك القضايا ظهرت لأن أفريقيا ظلت لزمن طويل جدا تعيش في عالم غير متكافئ ولم تدرك أفريقيا في وقت مبكر بما فيه الكفاية أنها كانت تعيش في عالم غير متكافئ. فيما يخصني، هذا تعبير عن الواقع كما هو. وإذا كانت هذه هي الحالة، كيف يمكننا أن نوفر مزيدا من الدعم لأفريقيا لتصحيح الحالة السائدة في أفريقيا اليوم؟

عندما ننظر إلى الصراعات، ما هي الأسباب الرئيسية؟ أحد الأسباب أسلوب الحكم وما أسميه، لعدم وجود طريقة أفضل لوصفه، باليأس - اليأس في المجال السياسي، واليأس في المجال الاقتصادي، واليأس في المجال الاجتماعي. ثمة مجموعة من البشر تشعر بأنها مهما فعلت، لن تستطيع رفع نفسها إلى أعلى، ولذلك فإنها تستسلم لليأس وتقول لنفسها: "حسنا، إذا كانت هذه هي الحالة، فلنستسلم ونمت". ولذلك أرى أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى هذه المشاكل، وأن نسأل أنفسنا عن الموضوع الذي نضع فيه

السودان. فالمشكلة السياسية هناك لا بد أن تحل. ولا بد لنا أن نكون على استعداد لدعم جهود ذلك البلد من أجل رفع مستواه المعيشي. ولا بد أن نساعد على تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة المواطن السوداني العادي، وذلك، كما ذكرت في وقت سابق، لأن الحكم، في كلمة واحدة، قد يكون هو سبب الصراع. فربما كان الحكم هزياً، أو أنه يفتقر إلى الكفاءة، وقد يقترن الافتقار إلى الكفاءة أحياناً بعدم كفاية الموارد المتاحة.

وإذ تكلمت عموماً عن الإجراءات في السودان، اسمحوا لي أن أنتقل إلى خصوصيات الوضع في دارفور. لقد ذكر أعضاء المجلس، عن حق، أن الهدف المباشر هو وقف أعمال القتل. ولا يمكن السماح بمزيد من المماثلة أو التأخير. علينا أن نوقف القتل، في المقام الأول، من خلال تحميل حكومة السودان المسؤولية عن سكانها. فمهمة أي حكومة هي رفاه جميع مواطنيها وحسن رعايتهم. وعليها أن توفر الأمن والحماية لجميع مواطنيها. هذه هي المسؤولية الرئيسية للحكومة. ولا يمكن إعفاء الحكومة السودانية من تلك القاعدة. وأي شيء آخر قد نفعله، سواء كنا الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ذاته، فالأمر متروك لنا إن كنا سنساعد الحكومة السودانية في الاضطلاع بمسؤوليتها حيال شعبها. ولا بد أن تقبل الحكومة السودانية ذلك. عليها أن تنظر إلى دورنا من هذه الزاوية، فلا نعتبر بعدئذ متطفلين. إنني لا أرى نفسي متطفلاً في السودان. وعلى أي حال، فنحن في الاتحاد الأفريقي لدينا قانون تأسيسي لا يعتبر وجود قوة أفريقية في أي مكان في أفريقيا قوة أجنبية. ولا بد من احترام ذلك، بطبيعة الحال.

والأمر كذلك، علينا أن نتأكد من أننا منصفون. فليس مقبولاً أن يُنظر إلى بعضنا على أنهم يدعمون المتمردين ويُنظر إلى آخرين على أنهم يدعمون الحكومة. إن ذلك

المستوى دون الإقليمي والمستوى الوطني. ومجلس الأمن يحتاج إلى ذلك الإنذار المبكر هنا أيضاً حتى يمكنه الإشارة إلى أنه يعرف بلداً أو بلدين، مثلاً، إن استمر تدهور الحال فيهما، فقد نواجه بصومال أخرى بين أيدينا. فإن كنا ندري بتلك الحالات، فماذا ينبغي أن نفعل - على مستوانا، وعلى مستوى الاتحاد الأفريقي وعلى مستوى المجلس - للحيلولة دون وقوع أزمة؟ وهذا كل ما بوسعي أن أقوله بشأن ما يمكن عمله.

وكما نعرف، فإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا قد أقرتها الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية كما أقرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. إلا أن الإقرار وحده لا يكفي، بل لا بد من تحديثه. ولا بد من احتضان تلك الشراكة حتى تحقق الآمال المعقودة عليها تحت رعاية البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي للتنمية التابع للاتحاد الأفريقي.

أما فيما يتعلق بالسودان، فما الذي نحتاج إليه هناك؟ لقد أثرت نقطة مؤداها أن المفاوضات التي بدأت بشأن حل الصراع في الجنوب لم تستكمل. ولا بد من استكمالها. وأعتقد أن استكمال تلك المفاوضات، التي توقفت - وآمل أن تُستأنف في أوائل الشهر القادم - سيكون لها تأثير مفيد على دارفور. كما أن التوصل إلى حل سيكون له أثر مفيد على مجالات أخرى في السودان. فبعد ما يربو على ٢٠ سنة، يوجد حل للجنوب بصيغة شاملة تجعل من السودان بلداً أكثر توحداً وربما أفضل حكماً، في نفس الوقت.

وأرى، بشكل أو بآخر، أنه كانت هناك ممارسة مماثلة أيضاً في سياق دفاعي في جبال النوبة. وثمة ممارسة أخرى تحققت في منطقة جنوب النيل الأزرق، وإن اتخذت شكلاً مختلفاً. وقد يتعين تطبيق هذا النوع من الحلول في دارفور، بأي شكل كان. وعموماً، هذا هو الوضع في

ويأخذني ذلك إلى مسألة أخرى. وهي تنطوي على تحد لنا في أفريقيا وللاتحاد الأفريقي. فنحن لم نقم أبدا بعمل مثل هذا من قبل، ولذلك لا نستهيبن بما ينطوي عليه: القيادة والتحكم. نحن لم نفعل ذلك من قبل أبداً - قوات من أربع أو خمس أو ست بعثات تعمل معاً تحت قيادة موحدة في أفريقيا. لم نفعل ذلك من قبل أبداً، وبالتالي فإنه سيرهق كل مواردنا وقدراتنا. وسنحتاج كل خبرتنا للقيام بهذا العمل.

مافتننا نقول للعالم: "أعطونا الأدوات، وسننفذ المهمة". والآن تخضعوننا للاختبار، وتقولون، "سوف نعطيكم الأدوات؛ نفذوا المهمة". ويجب أن نتأكد أن المهمة ستنفذ كما ينبغي، وإلا سيقال لنا، "حسنا، أعطيناكم الأدوات، ولقد أخفقتهم". لا نريد أن نفعل ذلك، ولذلك نريد أدوات كافية والتنظيم الذي يناسب العمل المراد تنفيذه، ونريد أن نكون قادرين على تنفيذه بذكاء وسرعة، ثم نقول للعالم، "لقد أنجزنا المهمة. شكرا لمساعدتنا على إنجازها وتحقيق ما حققناه".

وبالنسبة لما يمكن أيضا أن نفعله، أود أن أشكر البرازيل، التي نوهت على حق بأنه يجب أن يكون لدينا إنذار مبكر ويجب أن نكون سباقين. ولا بد من تعزيز التعاون بين المجلس وأفريقيا الجديدة. أئببني أن يكون ذلك على أساس كل حالة على حدة؟ أقول إننا بحاجة إلى علاقة منظمة، وإلى نهج يتناول كل حالة على حدة، أينما تقتضي الحاجة. ولكن من المؤكد أن هناك حاجة إلى علاقة منظمة.

لقد تم توجيه سؤال عما إذا ينبغي أن يزور مجلس الأمن دارفور. وأنا لا أرى سببا لذلك، ولا أرى أيضا أي مانع.

وورد ذكر فكرة عقد اجتماع مشترك بين مجلس السلام والأمن في أفريقيا وبين هذه الهيئة. وأعتقد أنه سيكون

يقوض مصداقيتنا، جماعة أو فرادى. وأعتقد أنه لا بد لنا أن نكون قادرين على أن نواجه من يخطئ بإنصاف وبصوت جماعي. لا بد أن نقول له: "عندما تقع في الخطأ، فأنت مخطئ. وعندما تخطئ، سوف تُعاقب، ما لم تغير الخطأ. سوف نشجعك على التغيير. وإن امتنعت عن التغيير، سوف تعاقب". أعتقد أن هذا أمر هام جدا.

لقد اتفقنا نحن في الاتحاد الأفريقي على المضي قدما. والآن، تسألون كم عددا. نحن حوالي ٣٥٠٠ فرد - ربما أكثر قليلا. وهذا العدد يشمل ما نسميه قوة الحماية. وستشمل قوة الحماية هذه كلا من القوات العسكرية والشرطة. ربما تكون أكبر من ذلك قليلا، غير أنني أعتقد أن تقرير يان برونك يوصي بحوالي ٥٠٠٠ فرد. في البداية، كنا نتكلم عن حوالي ٣٠٠٠. وفي نهاية المطاف، سنطلب ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ فرد. وهذا سيشمل الجنود وربما بعض الطائرات العمودية أو الطائرات الثابتة الجناح. وسيكون هناك بعض أفراد الشرطة، وبعض المراقبين وبعض الأفراد المدنيين. وسيكون كل ذلك تحت إشراف الاتحاد الأفريقي.

بالنسبة لنا، فإن العدد ليس هو المشكلة. وآمل أن تفهم حكومة السودان أن العدد ليس هو المشكلة. وبالنسبة لنا، هناك مسألتان: أولا، من أين سنحصل على الأرقام، وثانيا، الموارد - السوقيات - لدعم تلك الأرقام.

ونعتقد أيضا أنه لا يمكننا الانخراط في عملية لا متناهية في السودان أو في دارفور. ينبغي أن يكون لدينا جنود - أو قوات، أو شرطة - حتى يتم الاتفاق على ترتيب سياسي دائم ويتم تنفيذه. وما إن يبدأ التنفيذ، سيتعين على حكومة السودان أن تتحمل المسؤولية عن خير ورفاهة وحماية وأمن كل شعبها.

وسألوا أسئلة كثيرة، وكلها كانت جيدة جدا ومفيدة جدا. ولقد دونت كمًّا كبيرا من الملاحظات لدرجة أنني أغفلت بعضا منها.

دعوني أختتم كلمتي بملاحظة طريفة. لقد ذكر صديقي من رومانيا معنى اسمي بلغتي، وهو تقريبا المعنى الصحيح. وقال ينبغي أن أضيف شعب دارفور إلى رعاياي - ما لم يكن لدى الرئيس السوداني البشير اعتراض. وليست لدينا عادةً في نيجيريا طموحات إقليمية، ولكن إذا أراد أي أحد التنازل لنا عن جزء من بلده، سننظر في الأمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر بحرارة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على إيضاحاته، وعلى دعابته، وعلى تعليقاته وأفكاره النيرة، وقبل كل شيء على التزامه الهائل بالاستمرار في العمل، باسم بلاده والاتحاد الأفريقي، على إيجاد حل للمشكلات الخطيرة التي تواجهها أفريقيا ودارفور على وجه الخصوص.

وأعتقد أن هذه الجلسة كانت مفيدة لكل أعضاء المجلس في توضيح الحالة. فالتعليقات والأفكار والردود ستكون بلا شك منيرة ومفيدة لأعضاء المجلس لدى مواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا، وأيضا لدى مواصلة النظر في قضايا السلام والأمن في أفريقيا المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ولديّ يقين بأننا، تحت قيادة رئيس نيجيريا، وبالتزامه ورؤيته، نستطيع اليوم أن نختتم جلستنا بشعور أكبر من الأمل بأن التعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي والمساعي العامة للمجتمع الدولي ستمكنا في الأسابيع القليلة المقبلة من أن نعمل بتفاؤل أكبر بعض الشيء على إيجاد حل لهذه الأزمة الإنسانية الخطيرة. لا يوجد متكلمون آخرون في

اجتماعا مفيدا، ولكن يجب أن يكون له جدول أعمال، أي ما المطلوب تحقيقه منه. إذا كان الهدف مجرد أن نأتي هنا ونقضي وقتا رائعا في نيويورك، أقول لا. وإذا كان الهدف أن تأتوا إلى أديس أبابا وتقتضوا وقتا رائعا معنا، أقول لا. لا بد من الإعداد الجيد له. فما الذي نريد تحقيقه؟ وما هي المجالات التي نريد بحثها، وما الهدف في نهاية المطاف؟

بالنسبة للجدول الزمني للتسوية السياسية في نهاية هذه الممارسة، لا أعتقد أن باستطاعة المرء حقا أن يضع جدولا زمنيا وأن يقول، "ستكون النهاية في ذلك الوقت". لقد كنت أتكلم مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي بالأمس، عندما كنا نطالع البرنامج العام ونرى ما يمكن أن ننجزه، إلى آخر ذلك، وقلت - كما قلت من قبل في هذه الجلسة - إننا لا نستطيع الإبقاء على وجود مطول لقوات أو قوة حماية تابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور.

وبدون رغبتني في أن أتهم بالإشارة إلى توقيت أو برنامج، إنني أتطلع إلى فترة ستة أشهر لكي ننجز كل شيء، ولكي نتمكن من تطبيع قوات الاتحاد الأفريقي ومساعدتها على ضبط قوامها. ولا طاقة لنا بما أصبح مألوف - إرسال قوات للأمم المتحدة تبدأ بفترة ستة أشهر وتبقى هناك ستة عقود. فلا طاقة لنا بذلك. ليست لدينا الموارد، وليس ذلك في مصلحتنا في أفريقيا.

وفيما يتعلق برفع الجزاءات المفروضة على الأخشاب والماس في ليبيريا، لا أجد سببا للإبقاء على تلك الجزاءات. أعتقد أنه تم تجاوز أسباب فرض تلك الجزاءات. ولكن إذا كانت هناك أسباب أخرى لا أعلمها، فإنني أود أن أعرفها. ولكني أعتقد أنه يمكن رفع الجزاءات.

أعتقد أنني تناولت كل الأمور. وإذا كنت نسيت شيئا أرجو أن تسامحوني. فلقد أفاض أعضاء المجلس في الكلام

وأود أن أعبر عن الرغبة في رؤية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتواصل ويتعزز في كل المسائل المتصلة بالسلم والأمن في القارة الأفريقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

باسم المجلس، أود أن أتوجه بشكر خاص، مرة أخرى، لرئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، على تخصيصه قدرا من وقته للاجتماع بمجلس الأمن.